

Distr.: General
19 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طياً لِعَلْمِكُمْ رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي دينيس بايرون (انظر المرفق).
يلتمس القاضي بايرون منح إعفاءات من النظام الأساسي للمحكمة الدولية وإدخال تعديلات عليه ليتسنى لها مواصلة تقليص حجمها مع قدرتها على إكمال المحاكمات الجارية والجديدة في الوقت ذاته.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون



رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أرجو منكم التفضل بإحالة هذه الرسالة إلى رئيس مجلس الأمن من أجل النظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. والغرض من توجيه هذه الرسالة إليكم هو التماس الإعفاء من عدة أحكام في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتمكين المحكمة من مواصلة تقليص حجمها مع قدرتها في الوقت ذاته على إكمال المحاكمات الجارية والجديدة خلال عام ٢٠٠٩. وألتمس تحديدا النظر في المسائل الثلاث التالية:

(أ) إجراء زيادة، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في العدد الأقصى للقضاة المخصصين للعمل في المحكمة خلال أي فترة على حدة من ٩ إلى ١٢ قاضيا؛

(ب) إتاحة إمكانية تكوين قسم في دائرة ابتدائية للنظر في قضية يعينها من قضاة مخصصين فقط؛

(ج) السماح للقضاة، الذين تنتهي ولايتهم، بتقلد منصب قضائي أو شبه قضائي آخر، وهم يكملون مرحلة كتابة الأحكام في القضايا المتبقية للمحكمة.

وأرجو من مجلس الأمن التكرم بتناول هذه المسائل الثلاث في قرار يصدره.

الأساس المنطقي والإجراءات المطلوب اتخاذها

يبين الجدول المرفق (انظر الضميمة) أن عبء العمل المتوقع خلال عام ٢٠٠٩ هو بنفس قدر حجم العمل على الأقل عند بداية المحكمة عملها. وعبء العمل الجديد والمتوقع هذا، والذي يشمل ١٠ قضايا جديدة، نشأ عن رفض طلب المدعي العام الداعي إلى إحالة أربع قضايا إلى رواندا وقضية واحدة إلى هولندا. وعلاوة على ذلك، صدر أمر من دائرة الاستئناف بإعادة محاكمة، وهناك قضية تنطوي على انتهاك حرمة المحكمة بانتظار المحاكمة. وأخيرا، أحيل ثلاثة متهمين كبار إلى المحكمة لمحاكمتهم في عام ٢٠٠٨. وفي الوقت ذاته، وكما هو مبين في الضميمة ٢، فإن ثلاثة قضاة (اثنان منهم دائمان وواحد مخصص) سيستقلون بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وأعلن أربعة قضاة آخرين (ثلاثة منهم دائمون وواحد مخصص) نيتهم الاستقالة عندما يفرغون من القضايا الحالية التي ينظرون فيها. وليسوا جاهزين لتولي قضايا جديدة. وهناك حاجة إلى أربعة قضاة مخصصين جدد للاضطلاع

بالأعمال المتعلقة بالقضايا الجديدة العشر. وبما أن القضاة الحاليين سيفرغون، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، من أعمالهم الجارية، وستبدأ بالتزامن مع ذلك قضايا جديدة، فإن عدد القضاة المخصصين سيزيد بثلاثة قضاة على الحد الأقصى المنصوص عليه في النظام الأساسي وهو تسعة قضاة (الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي).

ولذلك، يلتمس من مجلس الأمن السماح بإعفاء مؤقت من العدد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي، وهو تسعة قضاة مخصصين، ليلعب هذا العدد ١٢ قاضيا مخصصا في أي وقت على حدة، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

يغادر قاضيان دائمان المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وأعلن ثلاثة آخرون نيتهم الاستقالة عندما تنتهي الأعمال المتصلة بالقضايا التي ينظرون فيها حاليا. وليس هناك إلا أربعة قضاة دائمين لديهم الاستعداد، في حدود أعبائهم الحالية، لتولي قضايا جديدة. وفي الوقت الراهن، تقتضي الفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة أن تتألف هيئات المحاكمة من قضاة دائمين وقضاة مخصصين على السواء. ومن الضروري الإعفاء من شرط دمج قاض دائم في جميع أقسام المحاكمات لتمكين المحكمة من النهوض بعبء العمل الملحق على عاتقها في السنة المقبلة بالموارد المتاحة.

ولذلك، يلتمس من مجلس الأمن السماح بالإعفاء من أحكام الفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة.

إن الشروط والأحكام المتعلقة بالقضاة المشار إليها في الفقرة ٣ من المادة ١٢ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة الذي يحيل بدوره إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تستبعد، حاليا، الاضطلاع بأي عمل آخر ذي طابع مهني خلال فترة العمل في المحكمة. ويقترح أن يؤذن لرئيس المحكمة، في قرار يعدل الفقرة ٣ من المادة ١٢ مكررا، بالسماح للقضاة بالنهوض بمهام قضائية أو شبه قضائية أخرى لا تشمل مهامها سياسية أو إدارية وتتماشى مع الاستقلال والحياد اللذين يلزم أن يتحلى بهما قضاة المحكمة، وذلك اعتبارا من انتهاء مرحلة تقديم الأدلة في آخر قضية ينظر فيها القاضي المعني إلى أن تنتهي ولايته عند إصدار الحكم.

وبينما توجد القضايا الحالية في مرحلة كتابة الأحكام وفيما أعلن القضاة الذين ينظرون فيها فعلا أنهم لن يكونوا جاهزين لتولي قضايا جديدة، فإن إمكانية عملهم لبعض الوقت سيكون فعالا من حيث التكاليف، إذ ستكيف الأجور والمكافآت، وسيتيح لهم تقلد

مناصب قضائية وشبه قضائية جديدة وهم يكملون عملهم في المحكمة. وينبغي أن يحدد الطلب وإذن العمل المعني. ولا يعطي رئيس المحكمة إذنا إلا بعد التيقن من أن الوظيفة الأخرى لا يرحح أن ينشأ عنها تضارب في المصالح، وأنها لا تمنع القاضي من الوفاء تماما بالتزاماته تجاه المحكمة. أما إذا نشأ تضارب في المصالح، فإن القواعد السارية تستوجب قيام القاضي الذي يرأس الدائرة الابتدائية المعنية، من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى، بالبت في المسألة ويمكن استئناف هذا القرار لدى المكتب. ويتفق المقترح مع الممارسة المقبولة في محكمة العدل الدولية وفي الدوائر الاستثنائية بمحكمة كمبوديا مثلا.

وبناء عليه، يلتمس من مجلس الأمن أن يأذن لرئيس المحكمة تبعا لذلك.

وتعتزم المحكمة مباشرة العديد من المحاكمات الجديدة العشر في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩. وهذا يقتضي تعيين القضاة المخصصين الإضافيين في أقرب وقت ممكن تعيين هيئات قضائية من ثلاثة قضاة مخصصين لهذه المحاكمات. وبناء عليه، ألتمس منكم التعامل مع هذا الأمر على سبيل الاستعجال حتى يتسنى لمجلس الأمن النظر في المقترحات الواردة أعلاه قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

دينيس بايرون

رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الضميمة ١

عبء العمل المتوقع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا: ٢٠٠٩

قاعة المحكمة الأولى	قاعة المحكمة الثانية	قاعة المحكمة الثالثة	قاعة المحكمة الرابعة
قضية موفونبي (إعادة محاكمة) - ادعاء ودفاع (١٢-٢٣ كانون الثاني/يناير)، أسبوعان	قضية كاليمازيرا - دفاع (ابتداء من ٢٦ كانون الثاني/يناير)، أسبوعان	قضية هاتيغكيمانا - ادعاء (ابتداء من ٢٦ كانون الثاني/يناير)، ثلاثة أسابيع	
قضية كاليمازيرا - دفاع (حتى ٦ شباط/فبراير)	قضية هاتيغكيمانا - ادعاء (حتى ١٣ شباط/فبراير)	قضية نشوغوازا - ادعاء (٢-١٣ شباط/فبراير)، أسبوعان	
قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (ابتداء من ٩ شباط/فبراير)، ٣٠ أسبوعاً	قضية العسكرين الثانية - إعادة ادعاء (ابتداء من ١٦ شباط/فبراير) شباط/فبراير)، ثلاثة أسابيع	قضية العسكرين الثانية - إعادة ادعاء (ابتداء من ١٦ شباط/فبراير) شباط/فبراير)، ثلاثة أسابيع	
قضية بوتاري - إعادة استدعاء الشهود (ابتداء من ٢٣ شباط/فبراير)، ثلاثة أسابيع	قضية بوتاري - إعادة استدعاء الشهود (حتى ١٣ آذار/مارس)	قضية العسكرين الثانية - إعادة ادعاء (حتى ٦ آذار/مارس)	
قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (حتى ٦ آذار/مارس)	قضية بوتاري - إعادة استدعاء الشهود (حتى ١٣ آذار/مارس)	قضية العسكرين الثانية - إعادة ادعاء (حتى ٦ آذار/مارس)	
استراحة: أسبوعان	قضية نشوغورا - دفاع (٩-٢٠ آذار/مارس)، ثلاثة أسابيع	قضية كانياروكيغا - ادعاء آذار/مارس)، أسبوعان	

قاعة المحكمة الأولى	قاعة المحكمة الثانية	قاعة المحكمة الثالثة	قاعة المحكمة الرابعة
قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (ابتداء من ٢٣ آذار/مارس)	قضية تناوكوليليايو - ادعاء (ابتداء من ٣٠ آذار/مارس)، أربعة أسابيع	قضية نزابونيمانا - ادعاء (ابتداء من ٣٠ آذار/مارس)، ثلاثة أسابيع	
٢٠٠٩ نيسان/أبريل	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (١-٨ نيسان/أبريل)	قضية تناوكوليليايو - ادعاء (حتى ٣ نيسان/أبريل)	قضية نزابونيمانا - ادعاء (حتى ٩ نيسان/أبريل)
	قضية هاتيجيكيما - دفاع (ابتداء من ٦ نيسان/أبريل)، ثلاثة أسابيع	استراحة: ٦-٢٦ نيسان/أبريل	
استراحة عيد الفصح: أسبوع واحد	استراحة عيد الفصح: أسبوع واحد	استراحة عيد الفصح: أسبوع واحد	
قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (ابتداء من ٢٠ نيسان/أبريل)	قضية هاتيجيكيما - دفاع (من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو)،	قضية تناوكوليليايو - ادعاء (ابتداء من ٢٧ نيسان/أبريل)	قضية نزابونيمانا - ادعاء (حتى ٢٤ نيسان/أبريل)،
٢٠٠٩ أيار/مايو	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (٤-٢٩ أيار/مايو)	قضية نزابونيمانا - ادعاء (حتى ١٥ أيار/مايو)	قضية سيتاكو - دفاع (ابتداء من ٤ أيار/مايو)، ستة أسابيع
	قضية نغبياراتواري - ادعاء (٤-٢٩ أيار/مايو)، أربعة أسابيع	قضية باغاراغازا - ادعاء (ابتداء من ١٨ أيار/مايو)، ثلاثة أسابيع	
	استراحة لمدة أسبوعين للتوجه إلى مجلس الأمن)		
٢٠٠٩ حزيران/يونيه	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع	قضية باغاراغازا - ادعاء (حتى ٥ حزيران/يونيه)، ثلاثة أسابيع	قضية سيتاكو - دفاع (حتى ١٢ حزيران/يونيه)
	قضية كانباروكيغا - دفاع (٨-٢٦ حزيران/يونيه)، ثلاثة أسابيع	قضية نزابونيمانا - دفاع (٨-٢٦ حزيران/يونيه)	
	قضية نغبياراتواري - دفاع (٤ ابتداء من ٢٩ حزيران/يونيه)، أربعة أسابيع	قضية تناوكوليليايو - دفاع (ابتداء من ٢٩ حزيران/يونيه)، أربعة أسابيع	

قاعة المحكمة الأولى	قاعة المحكمة الثانية	قاعة المحكمة الثالثة	قاعة المحكمة الرابعة
تموز/يوليه ٢٠٠٩	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع	قضية نغبياراتواري - دفاع (حتى ٢٤ تموز/يوليه)	قضية نتاو كولييايو - دفاع (حتى ٢٤ تموز/يوليه)
آب/أغسطس ٢٠٠٩	عطلة قضائية لمدة أسبوعين	عطلة قضائية	عطلة قضائية
قضية كاريميرا وآخرين - دفاع	قضية باغاراغازا - ادعاء	قضية غاتيته - ادعاء (ابتداء من ١٠ آب/أغسطس)، أربعة أسابيع	قضية مونياكازي - ادعاء (ابتداء من ١٠ آب/أغسطس)، أربعة أسابيع
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع	قضية غاتيته - ادعاء (حتى ٤ أيلول/سبتمبر)	قضية مونياكازي - ادعاء (حتى ٤ أيلول/سبتمبر)
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	قضية كاريميرا وآخرين - دفاع (حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر)	قضية غاتيته - دفاع (٣٠-٥ تشرين الأول/أكتوبر)، أربعة أسابيع	قضية مونياكازي - دفاع (٣٠-٥ تشرين الأول/أكتوبر)، أربعة أسابيع
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩			
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			

الضمانة ٢

القضاة الذين استقالوا فعلا أو ينوون الاستقالة في عام ٢٠٠٩ والذين لن يتولوا أي قضايا أخرى

القاضي	المركز	استقالة أو اعتزام الاستقالة	الأعمال المقرر إنجازها في عام ٢٠٠٩	البديل
واينبرغ	دائم	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		القاضي المخصص ١
ريدي	دائم	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		القاضي المخصص ٢
فريمير	مخصص	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		القاضي المخصص ٣
موس	دائم	بعد الفراغ من النظر في قضية سيتاكو	قضية نسينغمانا: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠٠٩)	
			قضية ريزاهو: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في ربيع عام ٢٠٠٩)	
			قضية سيتاكو: الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة (أيار/مايو ٢٠٠٩) وصياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في نهاية عام ٢٠٠٩)	
إيغوروف	دائم	بعد الفراغ من النظر في قضية سيتاكو	قضية نسينغمانا: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠٠٩)	
			قضية ريزاهو: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في ربيع عام ٢٠٠٩)	
			قضية سيتاكو: الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة (أيار/مايو ٢٠٠٩) وصياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في نهاية عام ٢٠٠٩)	
دي سيلفا	دائم	آذار/مارس ٢٠٠٩ (بعد المرافعات الختامية في قضية العسكرين الثانية) مع اتخاذ ترتيبات خاصة لكتابة الحكم خارج المقر	قضية روكوندو: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠٠٩)	
			قضية العسكرين الثانية: إعادة استدعاء بعض الشهود والمرافعات الختامية (شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩) وصياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في نهاية عام ٢٠٠٩)	
شورت	مخصص	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مع اتخاذ ترتيبات خاصة لكتابة الحكم خارج المقر	قضية بيزيمونغو: صياغة الحكم (يتوقع صدور الحكم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩)	القاضي المخصص ٤

الضميمة ٣

الهيات القضائية لعام ٢٠٠٩

التاريخ المقرر لبدء المحاكمة	القاضي	القاضي		القضايا الجديدة
		القاضي	الرئيس	
شباط/فبراير ٢٠٠٩	القاضي المخصص ٤	موتوغا	خان	قضية نشوغوزا
نيسان/أبريل ٢٠٠٩	القاضي المخصص ٤	موتوغا	خان	قضية تناوكوليليايو
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	القاضي المخصص ١	يونس	بايرون	قضية موفونبي
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	القاضي المخصص ١	القاضي المخصص ٣	أري	قضية هاتبيغكيما ^(١)
نيسان/أبريل ٢٠٠٩	القاضي المخصص ٢	حكمت	راماروسون	قضية نزابونيمانا
آذار/مارس ٢٠٠٩	القاضي المخصص ٣	بارك	بوسا	قضية كانياروغيك ^(١)
أيار/مايو ٢٠٠٩	القاضي المخصص ٢	القاضي المخصص ٣	سيكولي	قضية نغيباراتواري
التاريخ المقرر لنهاية مرحلة تقديم الأدلة	القاضي	القاضي	القاضي الرئيس	المحاكمات الجارية
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	يونس	كام	بايرون	محاكمة كاليمازيرا
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	يونس	كام	بايرون	محاكمة كاريميرا
أيار/مايو ٢٠٠٩	أري	إيغوروف	موس	محاكمة سيتاكو
التاريخ المتوقع لصدور الحكم	القاضي	القاضي	القاضي الرئيس	صياغة الحكم
نهاية عام ٢٠٠٩	موتوغا	شورت	خان	قضية بزيمونغو
النصف الأول من عام ٢٠٠٩	أري	إيغوروف	موس	قضية ريتراهو
النصف الأول من عام ٢٠٠٩	أري	إيغوروف	موس	قضية نسينغيمانا
النصف الأول من عام ٢٠٠٩	حكمت	بارك	دس سيلفا	قضية روكوندو
نهاية عام ٢٠٠٩	بوسا	راماروسون	سيكولي	قضية بوتاري
نهاية عام ٢٠٠٩	حكمت	بارك	دي سيلفا	قضية العسكريين الثانية

التاريخ المقرر لبدء المحاكمة	القاضي	القاضي الرئيس	القاضي الإضافية	قضايا جديدة إضافية
آب/أغسطس ٢٠٠٩				قضية مونياكازي
آب/أغسطس ٢٠٠٩				قضية غاتي
أيار/مايو ٢٠٠٩				قضية باغاراغارا

(ب) ممكنة

(أ) تتألف الهيئة القضائية من ثلاثة قضاة مخصصين.

(ب) ينظر المدعي العام في خيار تقديم طلب جديد لإحالة هذه القضايا الثلاث بموجب القاعدة ١١ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة.